

لا يرى الأمور في حالها الراهنة ، وكان همه أن يثبت الفكرة التي يحملها لتخدم هذه الحالة الراهنة ولا يجد ضرا في أن يثبت ما أثبتته في حالة سابقة أو أن ينشط غدا لينتج ما أثبتته اليوم . وكان يستجمع الجهد والنشاط والنطق والدهاء والحصافة لثبت فكرته عن الحالة الراهنة ، وأن يعتبر الماضي والمستقبل توافقه لا قيمة لها ، ومن ثم فإن أفكاره عن الحقائق والأوضاع كانت وليدة الساعة وعلى ذلك فإنها — أى الأفكار — في تطور مستمر لا يتقيد بالأمس ولا يعبأ بالمستقبل البعيد

ويخيل إلى هذا الوصف لشخصية البرفسور كينز البريطاني وصف واقعي مطابق للعقيدة الأمريكية في نشاطها الاقتصادي والسياسي كذلك . فلا غرابة أن تتصل أسباب التلمذة العقلية والتعاون العملي بين رئيس جمهورية الولايات المتحدة فرانكلين روزفلت وبين هذا العالم « الاقتصادي البريطاني »

شغل كينز في أعقاب الحرب العالمية الأولى بمعالجة المشاكل الاقتصادية الناجمة عن هزيمة ألمانيا القيصرية ، وطال تفكيره وتدرسه لفنون الاقتصادى النظرى والتطبيقي ، وخرج بنتيجة مستحدثة فخواها أن شر الماوى الاقتصادية هو في خطأ النظام التقى المعمول به في العالم التمدن ؛ أو على الأقل في الدول التجارية والصناعية الكبرى صاحبة القول الفصل في تسيار الاقتصاد العالمى

كان ذلك في أعقاب الحرب العالمية الأخيرة وبريطانيا موطن كينز تعاني أزمة بطالة وضائقة اقتصادية لعينة . ووجد كينز أن تقييد النقد المتبادل ، أى الجنيه الإسترليني في بريطانيا وأنواع العملة الأخرى في بقية أقطار العالم — تقييد النقد بأسعار الذهب شئ يخنق التجارة الدولية ويزيد من ضائقة العالم الاقتصادى

ولم يقل كينز بالقضاء على معدن الذهب كأساس للنقد الرصين ، بل إنه دعا إلى تحرير النقد من استعباد معدن الذهب وجعل الذهب ملكا دستوريا للعملة الصعبة — كذلك بريطانيا سلطنته صورية أكثر منها فعلية

وقال « كينز » إن الذهب معدن واحد من المعادن الثمينة وصنف واحد من أصناف الإنتاج الثمين ؛ فهناك مواد آتية منه في

٤ - على هامش الدفاع عن الشرق الأوسط

للدكتور عمر حليق

جوهر السلوك الاقتصادى في أميركا

عندما ألت العالم أزمة سنة ١٩٢٩ وما بعد ، وعانى العالم من شرها ما عانى ، كانت نفسية الشعب الأمريكى ودوافعه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية غير مهيئة لقبول هذه الصدمة العنيفة . وكتب الأدب والاجتماع وإحصاءات الاقتصاد ومصحف التاريخ مليئة بأوصاف الهزة العنيفة التي أصابت المجتمع الأمريكى من جراء هذه الأزمة العالمية الخائفة.

وهيأت الأقدار للولايات المتحدة الأمريكية — رجلان : رجل يفكر وآخر ينفذ ، وانطوى تحت لوائهما المتطوعون من الاقتصاديين ورجال الأعمال والكتاب والثقفون والجملة — . والمجتمع الأمريكى بأسره . ورغم أن أزمة سنة ١٩٢٩ وما بعد زعزعت كيان الاقتصاد الأمريكى زعزعة عنيفة ؛ إلا أنها لم تقوضه ، ويولى كثير من المراقبين لتلك الفترة والمقربين عليها الفضل للمستتر فرانكلين روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وللبرفسور جون مينارد كينز الاقتصادي البريطانى الذى استوحى روزفلت من نظرياته الاقتصادية برنامج « العهد الجديد » الذى طبقه روزفلت على الاقتصاد الأمريكى القومى في سنوات ١٩٢٩ — ١٩٤٠ والذى هو اليوم دستور السياسة الاقتصادية للشعب وللحكومة الأمريكية

والجمال هنا لا يسمح بالانزلاق إلى بحث النظريات الاقتصادية ، ولكن وصفا قصيرا لعقيدة « كينز » تلقى ضوءا نافعا على فلسفته الاقتصادية وعلى جوهر السلوك الاقتصادى للحكومة والاقتصاد القومى في الولايات المتحدة الأمريكية

قال مترجم حديث^(١) لهذا الاقتصادى الشهير « إن كينز

(١) — حياة جون مينارد كينز . نيويورك سنة ١٩٥١

وأخذت بريطانيا بمشورة كينز فتخلت في سنة ١٩٣١ عن اعتبار القيمة التقليدية لمعدن الذهب أساسا للجنبة الاسترليني ثم أغرم رئيس الجمهورية الأمريكية فرانكلين روزفلت في ذلك الحين بآراء كينز واقتبس منها جزءا كبيرا وطبعه على سياسة أمريكا اللالية في داخل الولايات وفي خارجها

وفي كلتا الحالتين - في بريطانيا وفي أمريكا - كانت مشورة كينز وآراؤه عاملا قويا في الإفراج عن ضائقات البلدين في الشؤون اللالية والاقتصادي إجمالا

وجدير بنا أن نستذكر بأن عقلية « كينز » كما وصفها كاتب سيرته وسجلناها في مستهل هذا الفصل - هذه العقلية كان معها معالجة حالة راهنة غير مقيدة بأحداث الأمس ولا مترقبة خفايا النقد

وهنا سر إنغرام الأمريكان بنظريات « كينز » وعودتهم إليها بين آونة وأخرى كلما استمضى عليهم إشكال عاجل بينما تمعد البريطانيون - أهل كينز ومواطنوه - تجاهل جزء كبير من مشورته ونظرياته . فالعقلية البريطانية تمسب الأمور ولا ترى في الحالة الراهنة كل شيء ! بينما يميل الأمريكان إلى معالجة مشاكل الساعة بالسكنات وحبات الإسبرين والأقراص الكيماوية المنومة

وتطورت فكرة « كينز » عن النقد فأصبحت برنامجا تطبيقيا عمليا . فقد شغل هذا العالم في سنوات الحرب باستثناء الشا كل الاقتصادية والتقدية المويضة التي تأتي عادة في أعقاب الحروب ، وخرج من تحليله لمستقبل الاقتصاد العالمي ببرنامج « لآتماد دولي للقضية النقدية » على أساس عالمي . ونشر هذا البرنامج في عام ١٩٤٣ عندما كانت رحي الحرب لا زالت دائرة . وهدف هذا البرنامج تنسيق المعاملات النقدية على أساس عزم الدول جميعها على ضمانه هذا التنسيق ضمانة رسمية ، وأن تقوم هذه الدول في نفس الوقت على توسيع تبادلها ونشاطها الاقتصادي والتجاري على أفصح مجال ممكن . فهذه الضمانة النقدية وهذا التوسيع الاقتصادي سيجعل نقد الدولة مستندا إلى نشاطها التجاري والاقتصادي لا إلى سعر الذهب فحسب

واقترح « كينز » في برنامجه من « الأتماد الدولي للتصفية

خدمة الناس والتجارة الدولية ، وإن من الجنون أن تربط أسعار كل شيء بسعر معدن الذهب - وهو معدن إنتاجه محدود والحصول عليه صعب شاق ، وإن من غير الإنصاف أن تقيد النشاط الاقتصادي لشعب ماله إمكانيات واسعة في كثير من المواد الصالحة والإنتاج النافع لمجرد أن هذا الشعب لا يملك حصة وافية من معدن الذهب ، فهذا التقيد مسؤول عن انتشار البطالة واقطاع رزق الناس وتقضى الفوضى الاقتصادية بين الشعوب التي لا يتوفر لها معدن الذهب ؛ بينما يتوفر لها إنتاج اقتصادي قيمته الفعلية تعادل قيمة الذهب إن لم تفقه

وبمثل هذا المنطق نشر « كينز » هجومه على معدن الذهب كأساس للنقد الثابت الرصين ، متهما إياه بأنه « من مخلفات اليهود الإقطاعية التوحشة » ودهس الناس لآراء هذا العالم الشهير ! وكانوا بين شاك في آرائه العقلي وبين منتظر ليلاد فلسفة عملية جديدة للسياسة النقدية

ثم سرعان ما نشر كينز في سنة ١٩٣٠ تفاصيل مشروعه لاستبدال معدن الذهب بشيء آخر يصون النقد ويثبت على أساس محترم مضمون ، وشرح هذه الفكرة الجديدة في « بحث عن المال (٢) » في أم الكتب في علم الاقتصاد الحديث

وفي نهاية استعراض دقيق تمتع عن النقد والشؤون اللالية - والحديث عن المال تمتع في جميع المناسبات - اقترح « كينز » إنشاء سلطة نقدية دولية تتحكم في تقدير أسعار الذهب بحيث لا يصبح هذا المعدن الأصفر متحكما في رقاب النقد المحلي لكل دولة ولكل شعب ، واقترح صاحبنا أن تقوم هذه السلطة الدولية التي تضم جميع الدول الزاغية في الانضمام بتنسيق أسعار العملة لكل دولة ، وتحديد أسعار المواد الأولية وما إلى ذلك من أوجه الشؤون اللالية التي يهتم بها أهل الاختصاص

وأشار كينز كذلك أن يكون من أبرز « أهداف سلطة النقد الدولية » بعد تنسيق أسعار النقد في كل دولة تشجيع استثمار الأموال الحكومية والخاصة في داخل البلد وفي البلدان الخارجية ضمن ترتيبات وإجراءات معينة تحددها سلطة النقد الدولية هذه بالتشاور مع الدول والمؤسسات المعنية بالأمر

الأمريكان في ذلك المؤتمر بتقييد عملية الاستدانة والإقراض للدول الأعضاء التي تنضم إلى الاتحاد النقدي الدولي . وغضب « كينز » لهذه القيود الشديدة التي وضعتها الأمريكان على برنامجهم العالمي ولكنه رضى بها وكان من نتائج هذا الرضى أن استطاعت (بريطانيا التي كان المستر كينز يمثلها في مؤتمر بریتون وودز) في الحصول على أول فرض وهبات سخية من الدولارات الأمريكية^(٣) وذهب الأمريكان إلى أبعد من ذلك ، فلما تبلورت فكرة

الاتحاد الدولي للتصفية النقدية في مؤتمر « بریتون وودز » « وتأسس صندوق النقد الدولي التابع لهيئة الأمم المتحدة » بعد المؤتمر بقليل أصرت الحكومة الأمريكية أن يكون لها إدارة هذا الصندوق مع أنه أصبح وكالة فنية خاصة تابعة لهيئة الأمم . وعارض « كينز » في ذلك وقال بما أن للأمريكان مخفضات شديدة في هذا البرنامج فإن إدارتهم لصندوق النقد الدولي (الذي وكل بتنفيذ البرنامج) ستؤثر تأثيرا شديدا في مستقبل الفائدة المطلوبة من هذا الصندوق الدولي . ولكن الحكومة الأمريكية أصرت على أنها إذا كانت ستدفع أكبر حصة في هذا الصندوق فإن من حقها أن تفرض النعم الذي يطيب لها عزفه^(٤) . وازعج كينز من هذا ووجد في إجراير الأمريكان على إدارة هذا الصندوق الهام رغبة الحكومة الأمريكية في أن تفرض رقابة شديدة على الأوضاع النقدية في جميع الدول الأعضاء .

وسلم « كينز » للأمريكان واكتفى بتحذير المسؤولين عن وخيم العواقب ، ثم عكف على التأمل في وضعية العالم الاقتصادية في عالم ما بعد الحرب ونشر ذلك في سفر اقتصادي نفيس هي آراؤه العلمية^(٥)

وخرج كينز من تأمله العميق وخبرته العملية والتطبيقية الواسعة بنتائج اقتصادية عظيمة الخطورة في التعرف عليها اليوم لبعض دقائق الملوك الاقتصادي (والسياسي) للأمريكان حكومة وشعبا

(٣) باعتراف المستر هربرت نيس المستشار الاقتصادي لوزارة الخارجية الأمريكية في مقالة له عن هذا الموضوع في مجلة « الشؤون الخارجية الأمريكية » عدد يوليو ١٩٥٢
(٤) نيس المرجع السابق
(٥) « النظرة العامة للعمل والثابتة واللال »

النقدية « أن يقوم الاتحاد بجمع أكبر عدد ممكن من الضمانات النقدية للدول الأعضاء ، وأن يوضع هذا المبلغ المجموع تحت تصرف الدول الأعضاء تقترض منه إذا شاءت بقدر ما يراه الاتحاد ضروريا لها وبنسبة متمشية مع حصة الدولة في ميزانية الاتحاد ، على أن يقوم الاتحاد باتباع سياسة سمحة تمين الدول في الحصول على النقد المميز حتى لو كان الميزان التجاري لهذه الدولة تضره بعض التكبيلات

واقترح على الاتحاد كذلك أن يشجع الاستدانة والإقراض بين الدول الأعضاء على أساس المسؤولية الحكومية المتبادلة . أما تحديد أسعار النقد لأي دولة فأمرا لا لزوم له في برنامج هذا الاتحاد ، ويترك أمر هذا التحديد للتطورات . ولدى النشاط الاقتصادي في تلك الدولة على أن يكون ذلك خاضعا لرقابة دولية تزيهه ووافقت بريطانيا فوراً على هذا البرنامج . ولكن الولايات المتحدة الأمريكية تقاعست أول الأمر عن قبوله بحذافيره ، وادعى الأمريكان أن هذا البرنامج يفرض على أمريكا دفع أكبر حصة من ميزانية الاتحاد ، فالخصص في الاتحاد تناسب مع سعة النشاط الاقتصادي في الدول المشتركة فيه . ولا كانت أمريكا أعظم بلدان العالم نشاطا في المجال الاقتصادي فإن حصتها في النفع لميزانية الاتحاد ستكون أكبر حصة . ورأى الأمريكان فضلا عن ذلك أن اشتراك جميع الدول في هذا الاتحاد ودفعهم تقدا عمليا (دعائه غير ثابتة في كثير من الدول) ثم تخويلهم سحب القروض من الاتحاد بالعملة التي يشاؤونها (ومعظمهم راغب في اقتراض الدولارات الأمريكية) — هذا التخويل يشجع الدول الهزيلة الكسولة في النشاط الاقتصادي على الاقتراض في غير وعى وحساب ، ويكون ذلك الاقتراض على حساب الدول الصناعية الفنية الكبرى وفي طليعتها أمريكا

ولم يرفض الأمريكان فكرة «الاتحاد الدولي للتصفية النقدية» وإنما اقترحوا تعديلات جوهرية عليها . وفي مؤتمر « بریتون وودز » الذي عقد في الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب الحرب العالمية الأخيرة مباشرة أفتح الأمريكان المستر « كينز » (الذي كان من أبرز المشرفين على هذا المؤتمر) بتعديلاتهم — أفتهم كينز ببعض نظرياته التي كانت موضوع جدل ، وجمع

(٢) يجب على الدول الصناعية الكبرى التي تمش على الاقتصاد الحر أن تدرك من أن النكسات الاقتصادية الخطيرة التي تصيها بين آن وأخر - ليست عوارض تأتي وتزول - بل إن من الممكن لهذه النكسات أن تتطور فتولد إفلاسا تاما لهذه الدول

وبهنا هنا أن نتعرف على موقف الأمريكان من نظرية « كينز » الجديدة ؛ فقد استمر « كينز » يدخل تعديلات وإصلاحات على نظريته مما لا مجال لذكره هنا ، وكان لا يجهن عن أن يناقض نفسه في رأى كان قد قرره سابقا ثم وجد أنه يخالف لحقائق اكتشفها الآن . فهذه المرونة وجدت قبولا حسنا لدى العقيلة الأمريكية التي وجدناها طامحة لا تتقيد بحدس مضي ولا تقرب خفايا الغد البعيد

قد وجد الأمريكان أن كينز يعطى أهمية فائقة للاستهلاك الفعال في النشاط الاقتصادي . فقال إن علة القلق الاقتصادي الذي يعترى النظم الرأسمالية هو في الاستعمال الخاطى للدخل . والدخل على أنواع : دخل ينفق ودخل يدخر ودخل يستثمر في المشاريع الربحية . وأمر كينز ضرورة الاهتمام الرئيسى بالتنوعين الأخيرين من أنواع الدخل وهما الدخل المدخر والدخل المستثمر في المشاريع الربحية . وقال إن ثروة الشعوب لا تقدر بقيمة ما تملكه من مال مدخر بل بكمية الاستهلاك الفعال المستمر الناتج عن سياسة الاستثمار النافع الواسع النطاق

وحفر كينز الدول الرأسمالية الكبرى بأنها يجب أن تتبع التصايح التالية إذا شامت لنفسها البقاء عزيزة سالمة (١) يجب أن تسرع في تنفيذ الأساليب المستحدثة على ضوء التطورات الاقتصادية والسياسية الجديدة وإلا فإن على النظام الرأسمالى السلام

(٢) إذا ظل الدخل قاصرا عن استهلاك المنتجات التي تنتجها الصناعة والزراعة وسائر ألوان النشاط الاقتصادي فإن عملة الحياة الاقتصادية ستوقف ؛ فالدول الصناعية الكبرى بما لها من تفوق واستعداد فى حديث ستظل تنتج إنتاجا هائلا قد لا يقوى استهلاكه الشعبى فى تلك الدول بسبب التفاوت بين مبلغ الدخل الفردى وبين كمية الإنتاج الهائلة وبسبب اكتفاء الناس بمحاجات

وكان م « كينز » أن يضع العلاج للساوى التي تكتنف الاقتصاد الحر الذي تمش عليه الدول الاقتصادية الكبرى فى أمريكا الشمالية وبريطانيا ، وأن يثبت بأن تنبؤات كارل ماركس الشيوعى عن إفلاس النظم الرأسمالية هي تنبؤات خاطئة لو تسير لهذا الاقتصاد الحر أن يتبع أساليب مستحدثة فى نشاطه الاقتصادى وسياسته المالية والتجارية

وقد وجد كينز أن عهد الاستثمار المباشر قد انتهى وأن السياسة الاقتصادية الصائبة تقتضى جعل حرية التبادل النقدى أساسا للرخاء الاقتصادى بدل أن تكون السيطرة الاستثمارية على الأسواق التجارية هي عماد الرخاء فى البلدان الصناعية الكبرى كأمريكا وبريطانيا ، فحرية التبادل النقدى كقيلة بأن تضمن استقرارا للأوضاع الاقتصادية وإصلاحا للساوى السياسية والاجتماعية التي ترافقها

وكان الفكر الاقتصادي والتقليدى المعمول به فى بريطانيا وأمريكا يؤكد بأن النظام الرأسمالى كقيل بأن يصون نفسه إذا استطاع أن يحقق العمالة الكاملة . فإذا توفر العمل لجميع الأيدي العاملة تولدت حلقة اقتصادية سليمة . فالعمل المستمر يحقق دخلا مستمرا للناس ويزيد الإنتاج ويتوفر الدخل يزداد استهلاك المنتجات ، أما استقرار أجور الأيدي العاملة وأسعار المنتجات المستهلكة فستوقف على طبيعة المنافسة الحرة فى الاقتصاد الحر وعلى مدى إدراك الناس لفضائل الادخار والاستثمار والإقبال على رفع مستوى معيشتهم وترك النقد المتداول جاريا فى مجرى سليم

ونتمق كينز فى هذه النظرية الاقتصادية القويمة على ضوء الأضرار الواسعة التي جلبتها الحرب على اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى وعلى مصانعها وموارد إنتاجها ، وعلى ضوء التقلبات السياسية والاجتماعية التي ألمت بجزء واسع من آسيا وأمريكا الجنوبية وإفريقيا (إلى حدما) وهو جزء كان فيما مضى أجزاء من إمبراطوريات استثمارية واسعة . وخرج كينز بمد هذا التعمق بنتيجة مخالفة لهذه النظرية الاقتصادية القديمة فوجد :

(١) أن العمالة الكاملة ليست أساس كل شىء ، فى استطاعة الدول أن تمش على اقتصاد سليم إذا توفر فيها الاتزان - عمالة معتدلة لا هي بالكامل ولا هي بطالة متفشية